بهدف مواصلة دعم الجهود التعاونية

«أوبك» تحاور روسيا للعمل على استقرار سوق النفط

البدري : الحوار سيناقش تقارير للمختصين عن الجديد في مجال إنتاج النفط الصخري والتطورات في مجال الاستثمار في مصافي النفط

مقر منظمة «أوبك»

أكدت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أهمية دعم الحوار مع المنتجين خارج «أوبك» ومواصلة دعم الجهود التعاونية خاصة مع روسيا باعتبارها من أكبر المنتجين من خارج المنظمة، متوقعة أن يكون الاجتماع رفيع المستوى المقبل في موسكو بين «أوبك» وروسيا خلال النصف الثاني من عام 2015.

وأوضح عبدالله البدري الأمين العام لـ«أوبك» في تقرير خاص أن الاجتماع المقبل يحتل أهمية كبيرة ويجيء استكمالا لحوارات سابقة عقدت في فيينا في سبتمبر الماضي بمشاركة الكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي.

وأشار البدري إلى أن الحوار مع روسيا يتضمن عرض كل الأطراف وجهات نظرهم بشأن تطورات السوق النفطية الحالية ودراسة الآفاق المستقبلية في ظل إجماع مستمر على ضرورة الحفاظ على الإمدادات الجيدة للسوق مع الحفاظ على مستويات المخزون الصحية.

وذكر الأمين العام أن حوار «أوبك» - روسيا يركز أيضا على أهمية الحفاظ على الأسواق مستقرة وحماية الصناعة والاستثمارات وتجنيب الاقتصاد العالمي الأزمات ودعم معدلات النمو فيه، مضيفا أن «الحوار سيناقش تقارير للمختصين عن الجديد في مجال إنتاج النفط الصخري والتطورات في مجال الاستثمار في مصافي النفط وتم الاتفاق في الاجتماع السابق على أن اجتماع عام 2015 سيركز على تنمية الاستثمار والإنتاج في قطاع البتروكيماويات وتقييم الوضع المالي في قطاع النفط الروسي».

وأضاف البدري أن «أوبك» تقدر روسيا باعتبارها قوة عالمية خاصة في مجال الطاقة ولديها أكبر احتياطيات للنفط والغاز وكذلك اعلى إنتاج مشترك للنفط والغاز حيث يصل إنتاجها من النفط إلى 10.5 مليون برميل يوميا وتعد ثاني أكبر مصدر للنفط الخام بعد السعودية.

وقال «إنه على الرغم من الظروف الراهنة للاقتصاد الروسي في ضوء تراجع الأسعار إلا أن النظرة المستقبلية تؤكد أن البلاد لديها آفاق جديدة في الإنتاج والاستثمار وقدرات تكنولوجية متطورة»، مشيرا إلى أن روسيا بسبب موقعها الجغرافي تعد مركزا عالميا للطاقة يقع بين أسواق أوروبا وآسيا ويتوقع أن يكون أكبر مركز للطلب على الطاقة في السنوات المقبلة.

وأكد فالنتين بوميونوف المحلل الروسي أن التراجع الحاد لأسعار النفط أثر من دون شك في الأداء الاقتصادي الروسي خاصة بعدما حدث تراجع حاد لسعر صرف الروبل أمام الدولار الأميركي، ما أثقل كاهل الاقتصاد الروسي بخسائر قدرها 100 مليار دولار.

وأشار إلى أن روسيا لديها العديد من البدائل الجيدة، كما أن اقتصادها يتسم بتنوع الموارد، لافتاً إلى أن الصفقة التي عقدت مؤخرا لمدة 30 عاما بين روسيا والصين لتصدير الغاز الروسي إلى الصين تعد علامة واضحة على أن الطلب الآسيوي سينمو بشكل كبير في العقود المقبلة.

وقال بوميونوف «إن تعافي الطلب متوقع في المستقبل القريب وستكون روسيا عنصرا أساسيا لمستقبل الطاقة العالمي، حيث من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة بنسبة 52 في المئة بحلول عام 2035».

وعلق المحلل الروسي على ما أعلنته وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز من أنها تدرس مسألة خفض تصنيف روسيا الائتماني بسبب تقلبات سعر صرف الروبل وتباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد بأنها أمور عارضة، لأن تحسن الأداء الاقتصادي في روسيا وبقية الدول المنتجة قادم.

وأشارت بن بيتش المحللة الفيتنامية إلى أن كثيرا من المؤشرات الإيجابية بدأ يظهر في سوق النفط، ما يعزز الثقة بأن التعافي في الأسعار قريب وقادم، لافتة إلى أهمية التصريحات الجيدة الصادرة عن شركة توتال النفطية الفرنسية بأن الأسعار ستعاود الارتفاع حتى لو تمت زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي.

وأضافت بيتش أن «هناك عدة عناصر أثرت في الأسعار وأدت إلى انخفاضها في الأسواق، من ضمنها انخفاض الطلب العالمي وزيادة المعروض ورغبة المنتجين القوية في الحفاظ على الحصص السوقية سواء منتجي «أوبك» أو روسيا». وذكرت المحللة الفيتنامية أن بعض أعضاء «أوبك» الذين يواجهون أزمة اقتصادية أكبر اتخذوا إجراءات جيدة لمواجهة تداعيات الانخفاض مثل الجزائر التي دعت إلى ترشيد النفقات العامة والواردات والاستهلاك الداخلي للطاقة.

وقالت «إن الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة حث الحكومة على العمل على ترشيد النفقات العامة خاصة ميزانية الإدارة وترشيد الواردات وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية بهدف تفادي كل أشكال تهريب رؤوس الأموال، فيما تسعى العراق أيضا إلى توقيع اتفاقيات تعاون في مجال النفط مع أسواق جديدة حيث تشير بيانات موثقة إلى ارتفاع صادرات النفط العراقي خلال الشهر الحالي نحو مستويات قياسية مع زيادة إنتاج البلاد على الرغم من تداول أسعار النفط قرب أدنى مستوياتها في خمس سنوات.

«بي بي» تقترب من الاتفاق مع «روسنفت» على مشروع جديد

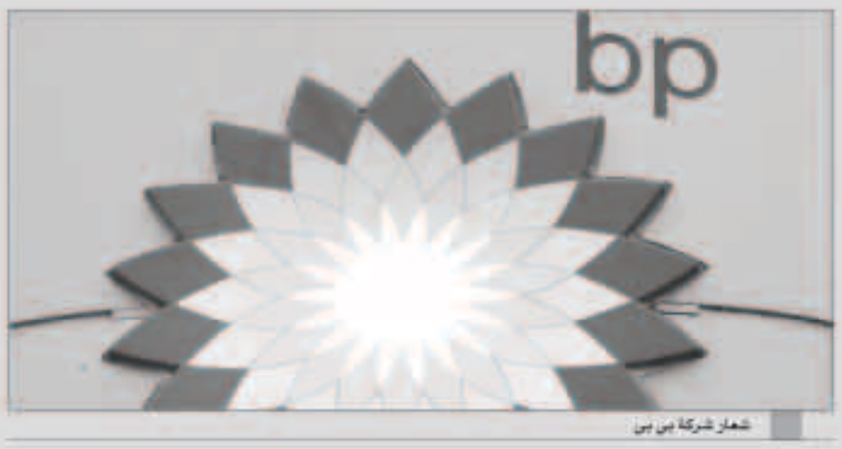

شعار شركة بي بي

قالت صحيفة كوميرسانت الاقتصادية الروسية إن شركة النفط العملاقة بي.بي على وشك إتمام صفقة مع شريكتها الروسية الحكومية روسنفت بخصوص مشروع جديد سيعزز خططها الاستثمارية في روسيا رغم العقوبات الغربية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر لم تسمها القول إن بي.بي ستدفع ما بين 700 مليون و800 مليون دولار للاستحواذ على 20% من حقل تاس-يورياخ في شرق سيبيريا والذي تقدر احتياطاته بما يصل إلى مليار برميل.

ولن تنتهك هذه الصفقة اي عقوبات اوروبية او اميركية والتي تحظر على الشركات الغربية تقديم تمويل طويل الأجل لشركة روسنفت والكثير من الشركات الروسية الأخرى.

وجرى فرض العقوبات في وقت سابق هذا العام بهدف معاقبة روسيا على ضم شبه جزيرة القرم وغزوها شرق أوكرانيا. وتحظر العقوبات أيضا تقديم الخدمات التكنولوجية اللازمة للتنقيب في القطب الشمالي والطبقات الصخرية والمياه العميقة.

وتملك بي.بي حصة تقل قليلاً عن 20% في روسنفت. وأحجمت الشركتان عن التعليق على تقرير الصحيفة.

سيراميك رأس الخيمة تنوي التخارج من أنشطتها بالسودان

قالت شركة سيراميك رأس الخيمة الإماراتية إحدى كبرى شركات صناعة بلاط الجدران والأرضيات في العالم إنها تعتزم بيع وحدتها بالسودان واستخدام حصيلة البيع في توسيع طاقتها الإنتاجية للأدوات الصحية بالإمارات.

وقالت الشركة إنها دخلت في اتفاق مبدئي لبيع جميع أسهمها في شركة استثمارات سيراميك رأس الخيمة السودان، وتهدف إلى إتمام البيع بحلول 31 مارس. ولم تذكر الشركة اسم المشتري أو قيمة الصفقة. وأضافت أنها حصلت على وثائق نقدية غير قابلة للاسترداد من المشترين المحتملين.

في الوقت نفسه قالت سيراميك رأس الخيمة إنها أبرمت اتفاقات لرفع طاقتها الإنتاجية للأدوات الصحية في دولة الإمارات بواقع 500 ألف قطعة سنويا لكنها لم تكشف عن مزيد من التفاصيل.

وفي نوفمبر قال الرئيس التنفيذي للشركة عبدالله مسعد لرويترز إن الشركة تعمل على التخارج من أنشطتها غير الأساسية. وأعلنت سيراميك رأس الخيمة هبوط أرباحها الصافية 18.3 بالمئة في الربع الثالث من العام إلى 57.4 مليون درهم، ما يعادل 15.6 مليون دولار، مع استمرارها في تجنيب مخصصات لمواجهة التضخم المفرط في إيران والسودان وانخفاض أرباح أنشطتها غير الأساسية. ويقول الموقع الإلكتروني لسيراميك رأس الخيمة إن إنتاج الشركة من الأدوات الصحية في مصانع بمختلف أنحاء العالم يتجاوز حاليا 12 ألف قطعة يوميا.

هبوط مخزونات النفط التجارية للصين 1.83 في المئة خلال نوفمبر

ذكرت نشرة تشاينا أو.جي.بي التي تصدرها وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» أن المخزونات التجارية من النفط الخام لدى الصين انخفضت 1.83%، في نهاية نوفمبر مقارنة مع الشهر السابق.

وأضافت النشرة أن مخزونات البلاد من المنتجات النفطية هبطت أيضا 2.4% خلال الشهر. وكانت مخزونات النفط الخام التجارية في الصين انخفضت بنسبة 0.7% في أكتوبر الماضي عن الشهر السابق، في حين هبطت مخزونات المنتجات المكررة هبطت 5.9%، عن مستوياتها في نهاية سبتمبر الماضي.

وعادة لا تكشف الحكومة الصينية عن مخزونات النفط التجارية أو الاستراتيجية، ما يجعل من الصعب قياس الطلب الحقيقي في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

22 بنكاً خليجياً تواجه مخاطر مالية بعد تطبيق «بازل3»

يواجه 22 بنكا خليجيا مخاوف حقيقية من إمكانية التعرض للعجز المالي بحلول عام 2020، وذلك لأسباب تتعلق بعدم قدرة هذه البنوك على الانسجام مع اشتراطات تطبيق بازل3.

وكشفت مصادر متخصصة في التقنيات البنكية عن أن البنوك التي تنظر إلى متطلبات اتفاقية بازل الثالثة على أنها أعباء فنية وأعباء مالية ستواجه مخاطر تمنع استمرارية النمو والربحية، وصولا إلى العجز المالي في الخمسة أعوام المقبلة.

وذهبت المصادر إلى أن البنوك الخليجية الـ22 ستظهر ميزانياتها العامة بعد نحو 5 أعوام عجزا يصل إلى 25% فياسا برأس المال، وذلك في حال سارت على وضعها الحالي.

وأمام ذلك، أصدرت البنوك المركزية الخليجية توجيهات واضحة إلى البنوك التجارية، تشدد على أنه "ينبغي على المؤسسات المالية النظر إلى القواعد الجديدة كحافز لرفع مستوى قدراتها، فضلاً عن كونها دعوة واضحة لتعديل نسبة المخاطر مقابل العائدات لديها، وإعادة النظر في خياراتها الاستراتيجية على نحو أفضل وبشكل مدروس ومتوازن".

وركزت البنوك المركزية على ضرورة مراعاة 6 مجالات للإصلاح المالي والاقتصادي في البنوك لتلبية متطلبات اتفاقية بازل الثالثة، هي: تحديد رأس المال، وتحديد رأس المال الإضافي للتحوط ضد التقلبات الاقتصادية الدورية، وتأكيد تغطية المخاطر المعززة، ومراعاة نسبة الرفع المالي الجديدة، والتنبه لمعايير السيولة الجديدة، والتركيز على المبادئ التوجيهية العامة للمخاطر الأخرى.

وترى البنوك المركزية أن من أبرز المخاطر التي تنتظر البنوك في الفترة المقبلة، هو أن أسواق الدين في الشرق الأوسط قد لا تكون عميقة بشكل كاف بعد الصعوبة التي قد تنشأ بسبب توفير هذا النوع من السيولة.

وأوضحت المصادر أن معايير السيولة الجديدة حصدت الحصة الأكبر من الاهتمام، لكونها مبادئ جديدة مقارنة مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل الثانية، حيث ترفع هذه المتطلبات بشكل أكبر من مستويات الأصول السائلة عالية الجودة مثل الديون الحكومية. وذهبت إلى أنه يمكن للمصارف درء المشكلات المحتملة، والتخفيف من صعوبات مسار الامتثال لمتطلبات اتفاقية بازل الثالثة من خلال المشاركة المبكرة التي تكون غالبا مع الهيئات المنظمة. ووفقا للمصادر، يتعين على المصارف أن تطلب من الهيئات المنظمة إجراء دراسة للأثر الكمي بهدف تقييم تأثير اتفاقية بازل الثالثة على السوق المحلية بشكل عام، وبعد الحصول على هذه المعلومات، يمكن للهيئات المنظمة دراسة تعديل القواعد لتلبية الاحتياجات لكل قطاع مصرفي على حدة.

وركزت المصادر على أن قواعد بازل الثالثة تمثل فرصة لمصارف منطقة الخليج لتبني قواعد جديدة، فضلاً عن العمل على تحسين جودة الأصول في القطاع المصرفي وتوازن المخاطر مقابل العائدات لديها.

مخزون النفط الأمريكي يرتفع نحو 7.3 ملايين برميل

قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام زادت على غير المتوقع الأسبوع الماضي مع زيادة الواردات، وإن مخزونات البنزين ونواتج التقطير ارتفعت أيضا ارتفاعا حادا.

وقالت الإدارة في تقريرها الأسبوعي «إن مخزونات الخام زادت 7.3 مليون برميل في الأسبوع الماضي، مخالفة تنبؤات المحللين بهبوط قدره 2.3 مليون برميل. وزادت واردات الخام الأميركية الأسبوع الماضي 1.174 مليون برميل يوميا».

وأذكت الزيادة غير المتوقعة للمخزونات المخاوف بشأن التخمة المتنامية في إمدادات المعروض في السوق العالمية، حيث إنها تأتي في وقت تهبط فيه في العادة المخزونات، مع زيادة الطلب على الوقود في الشتاء وجهود الشركات لخفض فواتير ضرائبها السنوية بخفض المخزونات.

وبعد صدور بيانات الإدارة، واصلت العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي تراجعها لتنخفض أكثر من دولارين في البرميل أكثر قليلا من 55 دولارا للبرميل.

وأصبحت مخزونات الخام الأميركية بعد الزيادة 387 مليون برميل أعلى مستوى لها في مثل هذا الوقت من العام منذ عام 1982. وتزيد هذه المخزونات نحو 5% عن مستواها في مثل هذا الوقت في عامي 2012 و2013.

وزادت مخزونات الخام في مستودع تسليم عقود بورصة نايمكس في كاشينج باوكلاهوما 973 ألف برميل.

وأظهر التقرير أن كميات الخام التي تقوم المصافي بتكريرها زادت 40 ألف برميل يوميا. وظل معدل تشغيل المصافي دونما تغيير.

وقالت الإدارة إن مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة زادت 2.3 مليون برميل مقارنة بتنبؤات المحللين بهبوط قدره 900 ألف برميل.

وقد أعلنت جازبروم، أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي في روسيا، أنها تتوقع أن يهبط إنتاجها إلى أدنى مستوى له على الإطلاق إلى 444.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي هذا العام نزولا من 487.4 مليار متر مكعب العام الماضي.

وقال متحدث باسم الشركة أيضا إن جازبروم تلقت منذ وقت قريب دفعة قدرها 1.65 مليار دولار من أوكرانيا لسداد ديون هذا البلد عن مشتريات الغاز.

وأضاف أن شركة الطاقة الحكومية في أوكرانيا نفتوجاز استهلكت 300 مليون متر مكعب من الغاز الروسي فحسب حتى الآن في ديسمبر من إجمالي مليار متر مكعب دفعت أوكرانيا ثمنه بالفعل. وقال إن الكميات غير المستخدمة سيجري شحنها في يناير.

الضحيان: السعودية تستعد لطفرة استثمارية مقبلة

محمد الضحيان

اعتبر محمد الضحيان، الرئيس التنفيذي في دار الإدارة للتطوير والاستثمار، أن تفويض وزارة المالية السعودية بالسحب من الاحتياطيات المالية للمملكة، أو الاقتراض من الأسواق العالمية، يعتبر طفرة «في مفهوم إدارة الأصول الاستثمارية التابعة للدولة».

وقال الضحيان إن المملكة بهذه الميزانية تشير إلى أنها في مأمن من الانكماش الاقتصادي على المدى المنظور، كما أنها تمهد لطفرة استثمارية في سوق التمويل فيما يتصل بتمويل الميزانية على افتراض الحاجة للتمويل من مصادر أخرى غير النفط. وأوضح الضحيان أن السماح لوزارة المالية بالاقتراض، يمنح مرونة أكبر للتحرك في سوق التمويل العالمي، مؤكدا أن الملاءة القوية لميزانية المملكة تمكنها من الاقتراض بأسعار تفضيلية تقل عن 1%، في حين أن عائدات الاستثمارات الخارجية تزيد على 3.5% في أقل تقدير، وهذا بحد ذاته يمنح قوة لتقييم الوضع المالي العام، ويعزز رتبة التصنيف المالي على المدى البعيد.

وشدد الضحيان على أن أهم مؤشر على الميزانية المعلنة هو «الاستمرار بالإنفاق على المشاريع التنموية، خاصة القطارات ومشاريع النقل، وذلك يعني أن الحكومة ملتزمة بتنفيذ السياسات السابقة، وليس هناك خوف من التضرر من هبوط أسعار البترول على المشاريع الاستراتيجية».

وذكر أن لدى المملكة احتياطيات مالية ضخمة تقدر بنحو 2.8 تريليون ريال، وهذا بحد ذاته يعطي للدولة تقييما أعلى وقدرة على الاقتراض بأسعار أقل من 1% لمدة خمس سنوات، ويعطي فرصة لتطوير إدارة الأصول، ويؤكد أن السعودية ولمدة سنتين مقبلتين ستكون في مأمن من تداعيات هبوط عائدات النفط.

واعتبر الضحيان أن الأرقام الإيجابية التي كشفت عنها الميزانية تشير إلى أن الوضع في المستقبل سيميل إلى مصلحة تنمية الموارد المستخدمة، وهذا بحد ذاته يعتبر انطلاقة جديدة للمملكة، حيث ستكون في السوق العالمي كمستثمر، أكثر حرصا على تنمية الموارد الذاتية والعوائد عليها، أو ستكون المملكة مقترضا، وهذا يضفي عليها كثيرا من المصداقية، ويعطي البنوك السعودية قدرة على المنافسة في هذا المجال عالميا.

واستدرك بالقول: هذا تطور مالي مهم من الناحية النظرية، لدور المملكة في أسواق الاستثمار والتمويل العالمية.

واستعرض عددا من المؤثرات التي يرتبط تحديد الميزانية بها، ومنها عرض النقود الملتزم بتطور الصناعة المصرفية، ويعكس نمو القدرة على منح الإقراض، وتوفير الموارد المالية للمشاريع، معتبرا أن القيمة الكبيرة التي أقرتها المملكة من النفقات ستعمل على تقوية العوامل المصرفية ومعامل الترابط بين النفقات الحكومية والدخل القومي.

9.3 مليارات درهم تصرفات عقارات دبي.. أبرزها رهون

حققت التصرفات العقارية في دائرة الأراضي والأملاك في دبي أكثر من 9.3 مليار درهم، حيث شهدت الدائرة تسجيل 1335 مبايعة بقيمة 2 مليار درهم، منها 858 مبايعة للأراضي بقيمة 1.3 مليار درهم و477 مبايعة للشقق والفلل بقيمة 672.9 مليون درهم.

وجاءت أهم مبايعات الأراضي بقيمة 46 مليون درهم في منطقة راس الخور الصناعية الثانية تليها مبايعة بقيمة 45 مليون درهم في منطقة راس الخور الصناعية الثانية تليها مبايعة بقيمة 41 مليون درهم في منطقة الثنية الرابعة.

وتصدرت منطقة البفرة 2 المناطق من حيث عدد المبايعات إذ سجلت 238 مبايعة بقيمة 481.9 مليون درهم وتلتها منطقة البرشاء جنوب الثانية بتسجيلها 29 مبايعة بقيمة 93.2 مليون درهم وثالثة في ورسان الأولى بتسجيلها 18 مبايعة بقيمة 31.6 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بأهم مبايعات الشقق والفلل فقد جاءت مبايعة بقيمة 13.2 مليون درهم بمنطقة برج خليفة كاهم المبايعات تلتها مبايعة بقيمة 12.5 مليون درهم في منطقة مرسى دبي وأخيرا مبايعة بقيمة 10.7 مليون درهم في منطقة مرسى دبي.

وتصدرت منطقة ورسان الأولى المناطق من حيث عدد مبايعات الشقق والفلل، إذ سجلت 60 مبايعة بقيمة 29.6 مليون درهم وتلتها منطقة الخليج التجاري بتسجيلها 50 مبايعة بقيمة 81.1 مليون درهم وثالثة في وادي الصفا 2 بتسجيلها 48 مبايعة بقيمة 30 مليون درهم.

وسجلت الرهونات قيمة قدرها 7.3 مليار درهم منها 97 رهونات أراض بقيمة 6.7 مليار درهم و142 رهونات فلل وشقق بقيمة 593.7 مليون درهم، وكان أهمها بمنطقة الخيران بقيمة 6 مليارات درهم وأخرى في منطقة الوصل بقيمة 360 مليون درهم.